الفصل الرابع

عقود التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة.

٤،١ تمهيد

إن التمويل هو موجود في حياة الناس منذ بدء الخَلْق، فالإنسان الذي يسعي في طلب رزقه بالسبل المختلفة سواء كان له سلع فيبيعها أو كان له عقار أو حيوان فيؤجره أو كان قادرًا جسميًّا وعقليًّا على تأجير نفسه أو تأجير خبرته العلمية؛ كل ذلك لغرض تمويل نفسه وأهله بمعنى تحصيل المال المطلوب لتلبية احتياجاته المعيشية. ثم تطور الحال بأن دخلت أساليب تظهر فيها المشاركة والتعاون في تحقيق التمويل بأن بدأ الناس يشارك بعضهم بعضا على صور مختلفة فأحيانا تكون المشاركة متماثلة من الطرفين في المال والجهد وأحيانًا أخرى يكون المال من طرف والعمل من طرف آخر، وقد لا يوجد مال فتكون المشاركة ببذل الجهد المتساوي في العمل وهكذا إلى غير ذلك من صور للتمويل التقليدي القديم. وقد استمر نظام التمويل على تلك الصور التقليدية القديمة إلى أن جاء العصر الحديث بإنتاجه للنظام المصرفي الحديث الذي أسس منذ بدء أعماله على المتاجرة بالنقد ذاته[١٩٧]..

لذا، يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول: عقد المضاربة والمشاركة. المبحث الثاني: عقد الإجارة والسلم. المبحث الثالث: عقد الاستصناع والمرابحة.

---

[١٩٧] بلقاسمي، أبو بكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص١٠٩.

٢،٤عقد المضاربة والمشاركة

المضاربة هي عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالاً إلى الطرف الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة. وأما عقد المشاركة هي أسلوب تمويلي يقوم على تقديم المصرف الإسلامي جزءًا من المال والعميل جزءًا، فيصبح المصرف والعميل عندئد مالكين لرأس مال الشركة. ويشتركا في العائد ربحًا كان أو خسارة حسب النسبة المتفق عليها. ولذا، ينقسم هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول: صيغة المضاربة. والمطلب الثاني: صيغة المشاركة.

٤،٢،١ عقد المضاربة

تُعَدُّ صيغ عقود المضاربة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي وأشهرها على الإطلاق. وتُعَدُّ المضاربة هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الجمع بين المال والعمل من أجل الأستثمار للأفراد غير القادرين على القيام بمهام التجارة بمفردهم أو من خلال الاستفادة بقدرات من لا يملكون المال اللازم للتجارة.

أولًا: مفهوم المضاربة لغويًا وإصطلاحًا

- مفهوم المضاربة لغوياً:

المضاربة لفظ على وزن مفاعلة وهو مشتق من الفعل ضرب. وهو يأتي على معان منها:

السير في الأرض للسفر مطلقًا كقوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جُناحٌ أن تقصروا من الصلاة ﴾، (النساء: ١٠١).

السير في الأرض بغرض التجارة وابتغاء الرزق كقوله تعالى: ﴿ وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾، (المزمل: ٢٠).

كما يأتي الضرب بمعنى الكسب والطلب. يقول ابن منظور: «فلان يضرب المجد أي يكسبه ويطلبه» ولكن أرجع هذه المعاني للفظ الضرب وأكثرها شيوعا هو السير في الأرض بغرض التجارة وطلب الرزق.

وتأخذ المضاربة والمقارضة نفس المعني لغوياً، فكان يطلق سابقًا أن المضاربة من اختيار أهل العراق وأن المقارضة من ضاربة من اختيار أهل الحجاز. وتجدر الإشارة إلى أن المضاربة مشروعه استناداً لرواية أبن عباس رضي الله عنه أنه قال إن العباس بن عبد المطلب إذا أعطي مالاً مضاربه اشترط على المضارب أن لايذهب في طريق البحر أو أن يسلك طرقًا مهجورة ولا ينزل بالأودية خشية حدوث زلازل أو براكين وأنه من الضروري أن يشتري كل روح ذات كبد رطب فلو فعل غير ذلك أصبح المضارب ضامنًا للمال، ولقد أجاز النبي صلي الله عليه وسلم ذلك الشرط.[١٩٨]

- المفهوم الاصطلاحي للمضاربة

إن المضاربة هي عقد بين طرفين أو أكثر يعطي الطرف الأول التمويل اللازم للمشروع على أن يقدم الطرف الثاني الأفكار والتسويق والجهد والخبرة اللازمة للمشروع على أن يحصل صاحب التمويل على الأرباح وأن يحصل الشخص صاحب المجهود (يسمي المضارب) على أجر نظير جهده وأن يتحمل الطرف الآخر فقط مقداراً من الخسارة يوازي نظير ما قدمه من جهد وخبره أثناء العمل[١٩٩].

ثانيا: تصنيفات المضاربة: المضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة

وأشار الخويطي أن المضاربة المقيدة هي المضاربه التي يقيدها رب المال بشروط مانعه لحماية رأس المال من وجهة نظره أو خشية الفقدان وتجنبًا لإهدار رأس المال فيتحمل الخسارة المضارب وحده إذا لم

---

[١٩٨]أبو زيد، محمد عبد المنعم. ١٩٩٦م. *المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية*. القاهرة: مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط١. ص٩.

[١٩٩]محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣١.

يلتزم بتلك الشروط أما المضاربة المطلقة التي لايشترط فيها رب المال شروطًا غير قدرة المضارب على تنفيذ فكرة المشروع وجلب مزيدًا من الأرباح وفي تلك الطريقة يمكن للمضارب أن يجد متسع من الوقت ومزيدًا من الحرية في تنفيذ العمل وتطبيق وجهة نظره بالكامل ليدر مزيدًا من الأرباح[٢٠٠].

ثالثا: الأركان التي تعتمد عليها المضاربة

تعتمد المضاربة على توافر العديد من الأركان من بينها أن يكون المال نقدًا معلومًا للمضارب ولرب المال وأن يسلم للمضارب بشكل معلوم كما يشترط لصحة المضاربة أن رأس المال لايكون عينًا ولا دين يلتزم به المضارب، الامر الذي يؤكد على أن المضاربة أساسها توافر شرط معلومية النقد المادي الذي يحصل عليه المضارب، ومن الجدير بالذكر أن المضارب لايرد المال إذا حدثت خسارة ويتحمل الخسارة فقط في حالة ما إذا تسبب بضرر أو أهمل وقصر في أداء واجباته الوظيفية. كما أن من أركان المضاربة وجود صيغة للعمل كصيغة المضاربة والمقارضة تضمن لرب العمل حقه المادي وتضمن للمضارب ربحيته المستقبلية وبها شروط رب المال.[٢٠١]

رابعًا: شروط المضاربة

هناك العديد من الشروط الخاصة برأس المال الذي يحصل عليه المضارب ومن بين هذه الشروط أن أكده

عبد الله الخويطري حيث قال: "إن رأس المال هو محل عمل المضارب، والأموال تختلف اختلافًا واضحًا في صفاتها، لذا نجد الفقهاء اشترطوا في رأس المضاربة شروطًا منها:[٢٠٢]

---

[٢٠٠]الخويطري، عبد الله بن حمد بن عثمان. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. *المضاربة في الشريعة الإسلامية*. الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١.ص٤٣.

[٢٠١]الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. ١٩٨٦م. *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ج٦. ص٩٦.

[٢٠٢]الخويطري، عبد الله بن حمد بن عثمان. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. *المضاربة في الشريعة الإسلامية*. الرياض: دار كنوز إشبيليا. ط١.ص١٣٧.

الشروط المرتبطة بالربح والخسارة:

قال يوسف بن عبد الله في "الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي":

"ولقد اهتم الفقهاء ببيان الشروط التي يجب توافرها لصحته وتدور أبحاثهم حول الشروط الآتية:

- أن يكون نصيب كل منهما من الربح معلومًا عند التعاقد.
- أن يكون نصيب كل منهما من الربح مشاعًا.
- أن يكون نصيب كل منهما من الربح مشتركًا بينهما.

ولدراسة شروط صحة الربح أهمية بالغة في الاستثمارات المصرفية، نظراً لما نشاهده من محاولات متعددة بين الفيئة والأخرى من بعض المعاصرين لتبرير فوائد المصارف باعتبار أنها في حكم أرباح القراض، متجاهلين ما أجمعت عليه الأمة قاطبة في جميع عصورها من ضرورة أن يكون الربح جزءاً شائعاً زائداً على رأس المال، وليس مبلغًا محددًا لا يتغير"[٢٠٣] وهناك عديد من الشروط التي تتعلق بطريقة عمل المضارب مع رب المال، حيث إن العمل من اختصاص المضارب وهو ما تنص عليه صيغة عقود المضاربة ومن ثمَّ فليس لرب المال أن يطلب أن يشارك المضارب في أسلوب العمل. كما أن المضارب هو وحده من يفهم طبيعة الأعمال ومخاطرها سواء القطاعات الإنتاجية أو القطاعات الاستهلاكية، ولذا، فلايجوز لرب المال أن يقحم نفسه بالتدخل في شؤون العمل. وكذلك فإنه طبقًا لعقود المضاربة فإن رب العمل لايجوز له أن يحدد له مجالات معينة لتحقيق الربح دون مجالات أخرى فقد يكون المضارب صاحب خبرة كبيرة في أكثر من مجال الأمر الذي يمكن من خلاله الاستفادة بأفكار المضارب.[٢٠٤]

---

[٢٠٣] شبيلي، يوسف بن عبد الله. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*. الرياض: دار ابن الجوزي. ط١. ج١. ص١٥٩.

[٢٠٤] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣١.

خامسًا: استفادة النظام المصرفي من عقود المضاربة

تُعَدُّ القطاع المصرفي من أبرز القطاعات التي تدعم عقود المضاربة حيث تمارس القطاعات المصرفية دورًا مهمًا في العلاقة بين المضارب وبين صاحب رأس المال كما أن القطاع المصرفي يحاول أن ينظم تلك العلاقة في ضوء قرارات المجامع الفقهية. كما أن القطاع المصرفي يسهل فتح الحسابات الجارية المصرفية والودائع الادخارية بالعملات الصعبة، وفتح الاعتمادات المستندية الخاصة لتسهيل تحويل النقد من رب المال إلى المضارب في ضوء القوانين المعمول بها في تلك المصارف كما أن تلك القطاعات المصرفية تفتح صناديق الاستثمار ذات العائد على المعاملات بوصف ذلك نتيجة لعمليات المضاربة السنوية. وتجدر الإشارة أن تلك القطاعات المصرفية توفر أيضًا الخدمات المتعلقة بحصول كلٍّ من المضارب ورب رأس المال على السلع الاستهلاكية المتوفرة في تلك القطاعات المصرفية كما أن المصارف قد تشترك مع المضارب ورب المال في دراسة جدوى المشروعات الكبرى التي تحتاج إلى تمويل كبير وكذلك فإن القطاع المصرفي يوفر التسهيلات الائتمانية كافةً بين المضارب ورب العمل، ولذا فإن القطاع المصرفي يقوم بدور كبير من أجل تحقيق العائد على المشروعات التي بها عقود المضاربة[٢٠٥].

سادسًا: معوقات تطبيق نظام المضاربة في المصارف الإسلامية

واجه تطبيق نظام المضاربة في المصارف الإسلامية عديدًا من المعوقات، منها ما يرجع إلى طبيعة الواقع الحالي الذي تعمل في ظله هذه المصارف، ومنها ما يرجع إلى حداثة تجربة المصارف الإسلامية، ومنها

[٢٠٥]الصاوي، صلاح. ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. *المضاربة وتطبيقاتها في الاستثمار الجماعية:* مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا دورة الاستثمار في الإسلام. ص٩.

ما يرجع إلى طبيعة نظام المضاربة ذاته. وقد واجهت هذه المعوقات تطبيق نظام المضاربة سواء في حال تعبئة الموارد أو في مجال توظيف واستثمار هذه الموارد.

وكان من أهم المعوقات التي واجهت تطبيق نظام المضاربة في المصارف الإسلامية عدم توافر الاستعداد الكافي للمخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة لدى النسبة الغالية من أصحاب الأموال، ورغبة كثيرين منهم في توافر عامل الضمان لأموالهم ومقدار ثابت من العائد على غرار ما هو عليه نظام العمل بالبنوك التقليدية، وهو ما يتعارض مع أهم قواعد عقد المضاربة وأحكامه. هذا بالإضافة إلى رغبة غالبية أصحاب الأموال في توافر القدرة على السحب من أموالهم عند الطلب أو في آجال قريبة، وهو ما لا يتلاءم مع الطبيعة الاستثمارية لهذا النظام وطبيعة النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية عامة، وكذلك كان من أهم هذه المعوقات عدم ملائمة الأساليب الرقابية للبنوك المركزية لطبيعة نظام المضاربة، وكذلك عدم اكتمال عملية التنظير وقصور الاجتهاد الفقهي والابتكار الفني. ومما أدّي إلى عدم توافر الموارد البشرية الملائمة والقادرة على تطبيق هذا النظام الجديد. يضاف إلى ذلك أيضًا عدم توافر العملاء المستثمرين بالمواصفات المطلوبة والكفاية الملائمة سواء من الناحية الأخلاقية أو الناحية العملية، حيث مثّل ذلك معوقًا من أهم المعوقات التي واجهت تطبيق نظام المضاربة في المصارف الإسلامية[٢٠٦].

ومن ناحية أخري فإن عملاء القطاع المصرفي أو المصارف عمومًا يواجهون عديدًا من التحديات وخاصة لتنظيم وترتيب عقود المضاربة ومن بين أبرز تلك التحديات أن أرباح الفترات المالية قد تتداخل من عام لآخر حيث يصعب قياس الأرباح المحققه كما أن المصارف عادة ما تواجه مشكلة تتمثل في اختلاط وجهات النظر بين استخدام أموال المودعين أم استخدام الأموال المخصصة في الإستثمار الأمر

[٢٠٦]أبو زيد، محمد عبد المنعم. ٢٠٠٠م. *نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية*. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. د.ط. ص٨٨.

الذى يتسبب مزيدًا من الإرباك لعديد من المستثمرين وأن المصارف يصعب عليها تحديد نسب الأرباح خلال فترات التشغيل وقبل إقفال الحسابات الختامية. كما أن المصارف يصعب عليها فصل تكلفة الأصول الثابته عن الأرباح بالإضافة إلى صعوبة معرفة مقدار الديون المعدومة في حالة الخسارة أو الديون المشكوك في تحصيلها. ومن جانب آخر فإن المصارف يصعب عليها معرفة المخاطر على رؤوس الأموال التي يمكن من خلالها الاستثمار كما أن المصارف يصعب عليها قبول طلبات ردّ الأموال في حالة خسارة الأموال نتيجة تقصير أو إهمال عمليات المضاربة. وأخيرًا يصعب على المصارف إجراء عمليات الرقابة والمتابعة إذا كانت هناك مخاطر مرتفعة في بيئة الاستثمار أو في المناخ العام للتجارة ككل.[٢٠٧]

سابعًا: المضاربة ودورها في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

مما لاشك فيه أن المضاربة تمارس دورًا مهمًّا في دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والتي يقوم بها صغار المضاربين أو أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة حيث إن تلك المشروعات تساهم بشكل كبير في انعاش الإقتصاد وتؤدّى إلى خلق مزيد من فرص العمل ومن ثم العمل على زيادة الاستهلاك وزيادة القدرة الشرائية لصغار المستثمرين سيؤدّي حتمًا إلى دعم تطوير عقود المضاربة الصغيرة واللّجوء حتمًا إلى توسيعها بشكل كبير في الأجل المتوسط. كما أن المضاربة في المشروعات الصغيرة سوف تخفف من زيادة حدة الفقر من أجل تشغيل العديد من الشباب الذين لا يملكون تمويلًا لازمًا ويملكون الخبرات والعلاقات ويستطيعون تحريك دقة الأسواق تجاه منتجاتهم والتسويق لها والتعاقد مع الشركات الكبيرة في هذا الصدد. وبناءً عليه فإن تلك المشروعات الصغيرة أيضًا سوف تستعين بالقطاع المصرفي من أجل مراقبة وتوسيع أنشطة دعم مشروعات الصغيرة والحصول على تخفيضات من المعارض التي تعقدها تلك المصارف كما تحصل تلك

---

[٢٠٧] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٥.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دعم الجهات الحكومية التي بدأت تشجع الشباب على إبرام عقود المضاربات لتحريك رؤوس الأموال والاستفادة منها بعيداً عن زيادة معدلات الادخار والخوف من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة. ومن المؤكد أن طرق توزيع الأرباح طبقًا لعقود المضاربة سوف تشجع عديدًا من صغار المستثمرين على المشاركة الفعالة في مشروعات تفيد الاقتصاد الوطني كما تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى فإن توزيع الأرباح لابد أن يكون بحصة لأحدهما تزيد عن الآخر كما يمكن تخصيصها جزءًا من الأرباح لأغراض أخري كما أن صاحب رأس المال يمكنه من فرض شروط على المضارب وفي حالة الخروج على تلك الشروط أصبح المضارب مقصرًا ويتحمل المسؤولية في حالة تلف أو ضياع تلك الأموال. كما أن عقود المضاربة يمكن تحديد مواقيت بدءها ووقتها ومكانها[٢٠٨].

٤،٢،٢عقد المشاركة

إن عقود المشاركات من أهم وأبرز عقود التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها في المصارف. وفي الحقيقة أن عقود المشاركات تُعَدُّ مصدراً مهمًّا للتمويل يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير لتمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. كما أن عديدًا من المؤسسات التمويلية الإسلامية غالبًا ما تنصح بعقود المشاركات. وتقوم فكرة عقود المشاركة على منح التمويل اللازم للمشروعات بدون فائدة ثابته استنادًا لأحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد وعلى خلاف المصارف الربوية الأخرى[٢٠٩].

أولًا: تعريف المشاركة:

---

[٢٠٨]محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٦.

[٢٠٩] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٨.

الشركة في اللغة مصدر من الفعل الثلاثي: شرّك بينهم جعلهم شركاء، أو اسم مصدر من الثلاثي المزيد. شارك يشارك مشاركة، أو من المضعف شرّك يشرّك تشريكًا.

وفي لفظ الشركة لغات أشهرها ثلاث هي: «شركة» بكسر فسكون «وشركة» بفتح فكسر «وشركة» بفتح فسكون. والشركة واحدة الشركات، وواحد الشركاء شريك، يجمع على شركاء وأشراك، ومعناها الاختلاط، عقدٌ بين اثنين أو أكثر للقيام يعمل مشترك، أو خلط الملكين، أو مخالطة الشريكين واشتراكهما في شيء واحد. وقيل هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدا عينًا كان ذلك الشيء أو معنى وقيل: أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما، وحاصل ما قيل: أن معنى الشركة في اللغة الاختلاط والامتزاج[٢١٠].

أما مفهوم المشاركة في الاصطلاح فهو يعني اشتراك شخصين أو أكثر من أجل تمويل مشروع بعينه على أن يوزّع الربح بينهم مناصفة أو بنصيب كل منهم في رأس المال أو حسب الإتفاق بين الشركاء ولا يمكن لأحد الشركاء التصرف في المشروع دون الرجوع للأطراف كافةً وتتميز المشاركة أيضًا بأنها صورتها قريبة للغاية من المضاربة إلا أن المشاركة تتميز عن المضاربة بأن كل الشركاء يشاركون بحصة في رأس مال المشاركة بعكس المضاربة التي تشير إلى عدم مشاركة المضارب في رأس المال، وتتميز المشاركة بأن لها سندًا شرعيًّا وتكييفًا قانونيًّا كبيرًا حيث إن الرسول صلى الله عليه وسلم برواية أبو هريرة قال أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما.[٢١١]

وتجدر الإشارة إلى أن عقود المشاركة يجب أن يتوفر بها عديد من الشروط من بينها أن يكون رأس المال معلومًا بين الشركاء وأن يكون الشركاء متصفين بالأهلية وأن يتم توزيع الأرباح بينهم بنسب معلومة مسبقًا أو بحسب حصة كل منهم في رأس المال كما أن الخسائر توزع أيضًا مناصفة بينهم أو بحسب حصة

---

[٢١٠]الغزالي، أبو حامد محمد. ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م. *الوجيز في فقه الإمام الشافعي*. تحقيق على معوض وعادل عبد الموجود. بيروت: شركة دار الأرقم بن الأرقم. ط١. ج١. ص٣٥٧.

[٢١١]ناصر، الغريب. ١٩٩٩م. *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*. القاهرة: دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص١٥٧.

كل شريك في رأس المال، وفي حالة قيام أحد الشركاء بالتسبب في الخسارة لا يمكن أن يكون أحد الشركاء ضامنًا للشريك الآخر إلا في حدود مقدار التلف أو الخسارة التي تسبب بها شريكه، ويحق للشركاء أو أحدهما إذا أراد فسخ التعاقد يمكنه أن يقوم بفسخه مع الوضع في الاعتبار تعويض الشركاء الآخرين في حالة مقدار الضّرر والخسارة التي تسبب بهما.[٢١٢]

وتجدر الإشارة إلى أنه يلزم توافر عديد من الشروط التي يمكن من خلالها القول إن المشاركة صحيحة ومن بين أبرز تلك الشروط أن يكون المشروع موافقًا تمامًا لما ورد في الشريعة الإسلامية إذ لا يعقل أن يكون عقد المشاركة مقبولًا إذا كان المشروع غير متوافق مع الشريعة الإسلامية.[٢١٣]

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف غالبًا ما تشارك العملاء الراغبين في إبرام عقود المشاركة لتوفير التمويل اللازم لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة. كما أن صيغة عقود المشاركة مع المصارف الإسلامية أصبحت هي الصيغة الأكثر إقبالًا من العملاء حيث إن تنتفي عناصر المخاطرة في ظل وجود مؤسسة تمويلية كبيرة مثل المصرف، فمن خلال المصارف الإسلامية يمكن إبرام عديد من عقود المشاركة في عدة من المجالات وخاصة المجالات التي تقوم المصارف فيها بإبرام عديد من دراسات الجدوي الإقتصادية واحتساب أهمية المشروع في الوقت الحالي وعدم تعرضه لأية هزات اقتصادية بما يسمح بنجاح تلك العقود. ومن ناحية أخرى فإن إدارة المصارف الإسلامية هي من تشرف على إبرام عقود المشاركة ووضع الشروط الكفيلة بضمان الحقوق المالية والقانونية تجاه العملاء وتجاه إدارة المصرف.[٢١٤]

---

[٢١٢]غانمي، محمد مصطفى. ٢٠١٠م. *واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة. ص٤١.

[٢١٣]الأسرجي، حسين عبد المطلب. ٢٠٠٨م. *البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. ص٢٧.

[٢١٤]الأسرحي، حسن عبد المطلب. *تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. ص٦. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398/ .

ثانيًا: أسس عقود المشاركة:

مما لاشك فيه أن عقود المشاركة من أبرز عقود صيغ التمويل الإسلامي، ولكن تلك العقود ينبغي أن تتوافر فيها عدة شروط من بين أبرز تلك الشروط أن يكون رأس مال عقد المشاركة من النقود المالية أو من النقود العينية ولا يشترط في المال أن يكون دينًا في الذمة أو تخليصًا لديون أحد الشركاء. كما يشترط أن يكون رأس المال معلومًا للأطراف كافةً. وتجدر الإشارة إلى أن من أبرز ما يميز عقود المشاركة أن توزيع الأرباح لا يشترط أن تكون بنسب متساوية فقد تتفاوت النسب بالإتفاق مع الشركاء مسبقًا. ويشترط في الشركاء أن يكون لديهم الأهلية وألا يكونوا متمتعين بالصحة العقلية كما لا يشترط أن يكون الشركاء مسلمين، ولايشترط أيضًا أن ينفرد المسلم بالتصرف في المشروع دون الرجوع إلى شركائه. توزع خسائر المشاركة بالنسب نفسها حسب مشاركة كل فرد في رأس المال. وكذلك فإنه يجب أن يقوم الشريك الذي لديه تفويض بالأعمال دون الرجوع لباقي الشركاء ولا يجوز خلط أموال الشركة مع أموال المضاربات الأخرى التي قد يبرمها أحد الشركاء[٢١٥].

ثالثًا: مميزات صيغ التمويل بالمشاركة

برزت المشاركة بوصفها أحد أبرز صيغ التمويل الإسلامي غير أن كثيرًا من العلماء أكدوا أن هناك عديدًا من المميزات التي تتميز بها صيغ المشاركة ومن بين أبرز تلك المميزات أن الأرباح لايشترط أن توزع مناصفة بين الشركاء، وأنه يمكن أن تزيد حصة شريك عن الشركاء الآخرين أو تقل حصة شريك عن الشركاء كافةً، فالأمر هنا خاضع لاتفاق الشركاء مع بعضهم بعضًا كما أن الخسائر من الممكن توزيعها

[٢١٥] العاني، قتيبة عبد الرحمن. *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١. ص٩٣. المصدر السابق.

حسب حصة كل شريك في رؤوس الأموال فلا تزيد على شريك ولا تنقص إلا إذا زادت حصة الشريك أو نقصت في رأس مال المشاركة، وكذلك إن الأرباح لابد أن تكون طريقة توزيعها معلومة مسبقًا دون الرجوع لباقي الشركاء. وتتميز صيغ التمويل بالمشاركة بأنها أحد أبرز أساليب التمويل الإسلامي التي يمكن للمصارف الإسلامية استخدامها أو أنها تكون أحد أبرز الأطراف التي تراقب عملية المشاركة أو أنها تكون الطرف الداعم من حيث إبرام عقود المشاركة والتعرف على الشروط الجزائية ورأس المال اللازم لبداية عقود المشاركة. كما أن المشاركة لها عدة صور مما يمكن المصارف الإسلامية من التسويق لأحد أبرز صور التمويل بالمشاركة، فالمشاركة الثابتة يدخل فيها المصرف بوصفه أحد أبرز الشركاء في مشروع الشركة.[٢١٦] ويمكن من خلال المشاركة الثابتة حصول المصارف على الربح على أن يتم تحديد أجل محدد للشركة. كما يمكن للمصارف الإسلامية المشاركة في تمويل صفقة معينة من خلال إحدى المؤسسات التمويلية فيمكن من خلال هذه الصيغة اقتسام الأرباح بنسب معينة، أما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث إن البنك الإسلامي يمكن أن يشارك مع طرف واحد أو أطراف أخرى وتعد تلك الصورة من أبرز صور المشاركات بالمتناقصة حيث كلما دفع العميل دفعة[٢١٧].

رابعًا: أوجة التشابة والاختلاف بين صيغ المضاربة وصيغ المشاركة

تُعَدُّ صيغ المشاركة أفضل نسبيًا إذا ما قورنت بصيغ المضاربة، فالمصارف لا يمكن أن تخسر قيمة أكبر إذا وقعت خسائر نتيجة صيغ المشاركة أما في حالة صيغ المضاربة سوف تخسر كثيرًا في صيغة عقود

---

[٢١٦] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٤. *أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. ٢٠٠٧م. تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية*. رسالة درجة دكتوراه، جامعة اليرموك. ص٥٣.

[٢١٧] أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. ٢٠٠٧م. *تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية*. رسالة درجة دكتوراه، جامعة اليرموك. ص٥٥.

المضاربة. كما أن عقود المشاركة تصلح للمصارف الإسلامية من حيث قدرة هذه المصارف على تمويل مشروعات كبرى منها صناعية أما عقود المضاربة فهي تصلح للمشروعات التجارية التي قد تنتهي بإنتهاء أجل المضاربة. في عقود المشاركة لأن المصرف الإسلامي هو الضمان تلك الأموال التي يبدأ بها عقد المشاركة أما المضاربة فالمضارب لابد أن يضمن رأس مال المضارب في حالة التقصير والإهمال أو عدم الإلتزام بشروط المضاربة. وبناءً عليه فإن المصارف الإسلامية تجد دليلًا كبيرًا على استخدام صيغ المشاركة إلا أن طريقة أداء المصارف الإسلامية لم تتوغل بعمق في صيغ المشاركة ولكنها توسعت في استخدام عقود وصيغ المضاربة. وبناءً عليه فإن إقبال المصارف الإسلامية على استخدام صيغ عقود المشاركة من شأنها أن تساهم في زيادة تمويل المشروعات الصناعية العملاقة التي يمكن أن تستخدم في صالح الاقتصاد الوطني[٢١٨].

صيغة عقود المشاركة الثابتة: قد تسمى بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، وفيها يشارك المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع من المشروعات التي تجوز المشاركة فيها بوصفها مؤسسة تجارية أو صناعية أو زراعية أو عقارية أو غيرها. وهذا النوع من المشاركة يقوم على مساهمة المشاركين بالمال بنسب متساوية، أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، حيث يتملك كل مشارك حصة من رأس المال بصفة دائمة، ويستحق بموجبها جزءًا معينًا من الأرباح، حيث يدار المشروع بحسب اتفاق الطرفين في عقد المشاركة التي يمكن أن تكون في مشروع متوسط أو طويل الأجل أو تكون في صفقة تجارية واحدة أو

---

[٢١٨] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٢٠. يسري، عبد الرحمن. ٢٠٠٠م. *الصناعات الصغيرة في البلدان النامية*. جدة: البنك الإسلامي للتنمية. ط٢. ص٦٦.

متعددة، ويقتسم الطرفان الأرباح ويأخذ كل منهما نصيب بحسب الاتفاق، وإذا حدثت خسارة فتوزع بين الطرفين بنسبة حصة كل منهما في رأس المال[٢١٩].

صيغة عقود المشاركة المتتالية:

وهي مساهمات متتالية في رأس مال مشروع معين، ولذلك تزداد حصة المصرف في رأس مال المشروع عبر الزمن. وتحتاج كثير من الشركات إلى سيولة نقدية لتمويل مصروفاتها الجارية من شراء مواد خام ومستلزمات التشغيل بالإضافة إلى دفع رواتب العاملين، وتلجأ الشركات عادة إلى المصارف التجارية للحصول على قرض بفائدة أو استخدام الحساب الجاري المدين والذي يعتمد أيضًا على أسعار الفائدة. وقد استخدمت بعض المصارف الإسلامية صيغة المشاركة المتغيرة بوصفها أحد البدائل لتوفير السيولة النقدية للشركات والتي تعتمد على تمويل العميل بدفعات نقدية والتي تتغير حسب احتياجه، ثم يتم احتساب الأرباح الفعلية في نهاية العام بعد إعداد المركز المالي ووفق النتائج الفعلية[٢٢٠].

صيغة عقود المشاركة المتناقصة: وتعرف بأنها صيغة عقود المشاركة التي تقوم بزيادة حصة العميل المتموّل بمجرد شراء أسهم الشركة في المصرف كما تتضائل حصة المصرف تدريجيًا إلى أن يشتري العميل كامل الأسهم وفي هذه الحالة تنتقل ملكية تلك الأسهم إلى العميل ويفقد المصرف حصته في عقد المشاركة وغالبًا فإن أبرز الصور التمويلية هي صيغة عقود المشاركة بالتملك أو الإيجار التمويلي وهي أحدى أبرز الصور التي يمكن من خلالها الحصول على تمويل لأجل طويل حيث يسدد العميل الأقساط في مواعيد منتظمة يمكن من خلالها الانتهاء من سداد الأقساط وانتقال الملكية إلى العميل وانتهاء عقد المشاركة.

---

[٢١٩] نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم. ٢٠١٠م. *المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات*. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. ج ١٢. العدد ٢. ص١٣٨.

[٢٢٠] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٢٠.

ولعلّ هذه الطريقة تكون أكثر نفعًا حيث إن العميل غالبًا ما يحتاج التمويل بالمشاركة المتناقصة في الأصول الثابتة أو في الأصول المتداولة.[٢٢١]

خامسًا: المشاركة المتناقصة وأنواعها

هناك ثلاثة أنواع رئيسة من المشاركة المتناقصة ومن بين أبرز تلك الأنواع هي قيام المصرف الإسلامي بإقناع العميل بالدخول في عقد مشاركة، وبمقتضي عقد المشاركة يمكن القول إن المؤسسة المصرفية سوف تنقل الملكية إلى العميل بمجرد انتهاءه من سداد الأقساط بالكامل. ويكون استلام العميل للأرباح في صورة دفعات سنوية وتنتهي المشاركة بمجرد انتهاء سداد العميل للدفعات وانتقال ملكية المشاركة للعميل.[٢٢٢]

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية قد تقوم بالتمويل الكلي أو الجزئي أو بعبارة أخري تقوم بالمشاركة بأن يكون لها تمويلًا كليًّا للمشروع أو تمويلًا جزئيًّا ويعتمد المصرف الإسلامي في هذا الشأن على دراسات الجدوي المتوقعة من المشروعات المختلفة الأمر الذي يشير إلى مدى توقع الأرباح من المشروع قبل البدء فيه. كما أن هذه الصورة تساهم في حصول المصرف الإسلامي على نسبة صافية من الأرباح أو ما قد تم الإتفاق عليه سلفًا.[٢٢٣]

---

[٢٢١] إرشيدي، محمود عبد الكريم. ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١. ج١. ص٣٣. محمدي، منير محمود آدم. ٢٠١٢م. *مخاطر استخدام الصيغ الإسلامية وأثرها في أداء المصارف العاملة في السودان*. رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص٥٥.

[٢٢٢] العاني، قتيبة عبد الرحمن. ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١. ص١٠٠. ناصر، الغريب. ١٩٩٩م. *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*. القاهرة: دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص١٦٦.

[٢٢٣] ناصر، الغريب. ١٩٩٩م. *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*. القاهرة: دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص١٦٦.

كما أن الصورة الأخيرة تتمثل في أن المصرف الإسلامي يقتني عقود المشاركة للمشروع ويقوم كل شريك بشراء نصيبة من الأرباح كما يحصل على نصيبة من الإيرادات المتحققه من المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن المصرف الإسلامي قد يشترط أن يقتني الشركاء عددًا معينًا من أسهم المشروع كل عام أو كل فترة زمنية معينة كما للمصرف الإسلامي أن يشترط أن يحصل الشريك على مقدار من الأسهم بمعدل متناقص عن الأعوام السابقة إلى أن تؤول ملكية الأسهم في نهاية فترة المشاركة إلى ملكية الشريك فقط دون وجود حقيقي لملكية المصرف أو بعبارة أخري فإن ملكية الأسهم تنتقل من المصرف الإسلامي إلى المشاركين في نهاية فترة السداد ونهاية الحصول على الأرباح [٢٢٤].

سادسًا: موقف المؤسسات المالية من عقود المشاركة التي تصدرها عن المصارف الإسلامية

مما لاشك فيه أن المصارف الإسلامية تقوم بإصدار صيغ عقود المشاركة سواء كان التمويل كليًّا للمشروع أو جزئيًا وتشارك المصارف الإسلامية في عملية إدارة عقود المشاركة بالمراقبة والإشراف عليها ووضع المعايير على عقود المشاركة وتكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن توزيع الأرباح كما تكون مسؤولة أيضًا عن توزيع الخسائر بنسبة كل شريك منهم. وكذلك فإن المؤسسات المالية لن تتعرض للمخاطر إذا كانت المصارف الإسلامية هي الأساس في عمليات المراقبة وإدارة عمليات عقود المشاركة. ولذا فإن قيام المصارف الإسلامية بعملية الرقابة والمتابعة سيؤدي إلى تحقيق الطمأنية من المخاطر التي قد تصيب من الشركاء. ويمكن صياغة عقود المشاركة بأنها قيام مشاركة بين المصارف الإسلامية والعملاء يقوم بمقتضاها العملاء بسداد حصص مختلفة حسب حصة كل شريك، أما الخسائر فتوزع بنسبة كل شريك في رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن عقود المشاركة المتناقصة هي من أفضل العقود التي يمكن تطبيقها في المصارف

---

[٢٢٤] العاني، قتيبة عبد الرحمن. ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١. ص١٠٠.

ناصر، الغريب. ١٩٩٩م. *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*. القاهرة: دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص١٦٧.

الإسلامية حيث إن تلك العقود التناقصة تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية وترسيخ مفهوم العائدعلى الاستثمار، ومن المؤكد أن تلك العقود عليها إجماع في القرآن والسنة، ولذا فهي متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وكذلك فإن صيغ عقود المشاركة تساهم بقوة في عملية التنمية الاقتصادية ومن جانب آخر فإن المصارف الإسلامية تعظم مستوى الإنتاجية وكفاءة التصنيع، كما تعكس أداء المصارف المالي وتحسين الإنتاج. ويرى الباحث أن الغاية من الدور الرقابي للمصارف الإسلامية هي تحقيق الطمأنية للعملاء على أن يقوم المصرف الإسلامي بنقل ملكية الأسهم فور انتهاء المشروع[٢٢٥].

سابعًا: المشروعات الصغيرة وموقفها من صيغ عقود المشاركة

تُعَدُّ صيغ التمويل بالمشاركة من أبرز وأهم صيغ التمويل الإسلامي على الإطلاق. وتتصف عقود المشاركة بعديد من الصفات من بينها أن عقود وصيغ التمويل بالمشاركة مرنة للغاية حيث تتضح مدى ملائمتها إذا كان المشروع صغيراً أو كبيراً. كما أن من أبرز مميزاتها إمكانية انتقال ملكية المشروع أو الشركة بالتملك بعد انتهاء فترة الشراكة. تُعَدُّ عقود المشاركة من أبرز العقود التي تساهم في المشروعات الصغيرة حيث تؤثر تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر من خلال السعي لزيادة الصادرات وزيادة دخل الدولة من النقد الأجنبي والقيام بفتح اعتمادات مستندية، ومن جانب آخر فإن المشروعات الصغيرة تساهم بشكل ملموس في زيادة ربحية المشروع وبناءً عليه يزداد نمو المشروعات الصغيرة وارتفاع ربحية المؤسسات التمويلية. وكذلك فإن المشروعات الصغيرة تساهم أيضاً في زيادة إنتاجية العاملين ورفع كفاءة المنتيجات مما ينعكس إيجابًا على المنتجات وتسويقها. كما أن المشروعات الصغيرة تساهم بشكل كبير في تحقيق ربحية المؤسسات التمويلية وذلك للرغبة الأكيدة في نجاح المشروع ومحاولة تخطي العقبات التمويلية

---

[٢٢٥] محمدي، عبد الله علي عبد الله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة جامعية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٨.

وتحقيق نمو المشروع والتنمية الاقتصادية المنشودة. وتجدر الإشارة إلى المشروعات الصغيرة قد تحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة لتوسيع نطاق نشاطها بشكل موسع حتى يمكن للشراكة أن تتوسع وتحقق أهدافها. كما أن المصارف الإسلامية أصبحت تدعم المشروعات الصغيرة لأنها تساهم أيضًا في حل مشكلة البطالة وفهم الشباب لمتطلبات ومتغيرات السوق.[٢٢٦]

ثامنًا: تحديات تطبيق صيغ عقود المشاركة على المؤسسات التمويلية الصغيرة.

مما لاشك فيه أن تطبيق عقود المشاركة مُهم للغاية للمؤسسات المصرفية وللعملاء أيضًا إلا أن هناك عديدًا من التحديات التي تواجه تطبيق صيغ عقود المشاركة في المؤسسات التمويلية من بين أبرز تلك التحديات نقص وتواضع خبرة المؤسسات التمويلية الصغيرة في التعامل مع صيغ عقود المشاركة كما أن هناك عديدًا من القيود المفروضة على عقود المشاركة والتي انعكست على الإحجام على تطبيق تلك النوعية من العقود واللّجوء إلى عقود المضاربة لضمان استرجاع الأموال في حالة تقصير المضارب أو إهمالة. وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية لم تحاول إلى الآن حل معضلة وجود ضامن للمؤسسات التمويلية في صيغ عقود المشاركة،حتى يثق العملاء في سياسة المصرف الإسلامي حتي لاتتعرض أموال المودعين إلى الخسارة تحت أي مسمي. كما أن من بين أبرز التحديات الافتقار للخبرات التقنية في مجال منتجات وصيغ التمويل الإسلامي والاستفادة من خبراتهم وجذبهم حتى يكونوا إضافة للمؤسسات المصرفية الإسلامية، فوجود تلك الخبرات أيضًا يُعَدُّ أحد عوامل اطمئنان المستثمرين الأجانب. ويرى الباحث أن تلك تحديات درء المخاطر عن المصارف الإسلامية والمؤسسات التمويلية الصغيرة والكبيرة محل اعتبار حيث إنه لاينبغي أن تتعرض أموال المودعين تحت مسمي عقود المشاركة إلى أي مخاطر سواء الفقد أو الهلاك أو الخسارة،

---

[٢٢٦]الأسرجي، حسين عبد المطلب. ٢٠١١م. *تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. ص٧. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/34398/.

الأمر الذي يشير إلى ضرورة البحث عن وسائل أخري يمكن من خلالها ضمان درء المخاطر واستبعاد ما قد يراه مسؤولو الائتمان وإدارة المخاطر والأزمات يشكل تهديدًا لمصداقية المصارف الإسلامية مع العملاء[٢٢٧].

٤،٣ صيغ عقود الإجارة وعقود السلم

٤،٣،١ تمهيد

تُعَدُّ صيغ عقود الإجارة وعقود السلم من أبرز أساليب التمويل الإسلامي التي تستخدمها المؤسسات المالية وتستخدمها المصارف الإسلامية من أجل خدمة عملاء تلك المؤسسات. وتُعَدُّ صيغ عقود الإجارة والسلم من أبرز الصيغ التي يمكن تكييفها لتنويع مصادر تمويل المؤسسات المالية. وتُعَدُّ صيغ عقود الإجارة من أشهر الصيغ التمويلية التي تلجأ المؤسسات المالية لاستخدامها في تعظيم فوائد الاستثمار طويل الأجل والتي تستخدمها المصارف الإسلامية من أجل الترويج لتلك العقود وتحقيق عائد ومنفعة للعملاء والمصارف على السواء. وتعرف صيغ الإجارة بأنها نشاط تجاري يهدف إلى تحقيق الربح والمنفعة لكل من العميل والمؤسسة المالية ويقوم على فكرة وجود عقد تمليك يتم في مقابله الحصول على منفعة معلومة وهي قيمة العين المؤجرة تحقيقًا لأهداف العميل والمؤسسة المالية أو المصرفية على السواء. وتجدر الإشارة إلى أن صيغ عقود الإجارة يمكن ممارستها بعيدًا عن المؤسسات المصرفية أو المالية، حيث إن الناس في تعاملاتهم التجارية يستخدمون عقود الإجارة بشكل طبيعي، إلا أن المؤسسات المالية والمصرفية تشترط العديد من الشروط وذلك وفقاً لعدد من المتغيرات حيث إن المنفعة الاقتصادية المحققه من وراء ذلك تختلف باختلاف طبيعة

---

[٢٢٧] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة جامعية، جامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٣٤. أبو الهيجاء، إلياس عبد الله. ٢٠٠٧م. *تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية*. رسالة دكتوراه من جامعة اليرموك. ص١٢٩.

النشاط الذي يقوم به العميل والمؤسسة المصرفية على السواء. كما يعد السلم من أبرز صيغ عقود التمويل الإسلامي التي تتصف بالكفاءة والفعالية بوصفها أحد أبرز الأساليب التي تحقق إيرادات ومنافع لكلا الطرفين. ومن جانب آخر فإن عقود السلم من أبرز العقود التي تتصف بالمرونة العالية والاستجابة لطلب السوق، كما أن صيغ عقود السلم تُعَدُّ من أبرز العقود التي يمكن استخدامها في سد الاحتياجات التمويلية حيث إن تستخدم في سد الاحتياجات التمويلية صغيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ويمكن استخدام السلم في عديد من الأنشطة الاقتصادية من بينها الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية ومشاريع البناء. وغالبًا ما تستخدم المؤسسات المصرفية الإسلامية تلك الصيغ من أجل تطوير وتمويل الأنشطة الاقتصادية[٢٢٨].

ولذا فإن هذا المبحث يحتوي على مطلبين مهمين: الأول صيغ عقود الإجارة، والثاني صيغ عقود السلم.

٤،٣،٢ صيغ عقود الإجارة

أولًا: مفهوم صيغ عقود الإجارة

صيغ عقود الإجارة في اللغة هي العوض والأجر كما أن صيغ عقود الإجارة في الاصطلاح هي الأجر المدفوع مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة. ولقد أطلق عديد من العلماء على عملية الإجارة الكراء. وتجدر الإشارة إلى أن صيغ عقود الإجارة هي أحد أبرز صور عقود المعاوضات المالية[٢٢٩]. ويتضح أن مفهوم صيغ عقود الإجارة أو الكراء هي قيمة مالية نقدية يمكن الحصول عليها نظير تأجير العين لفترات طويلة إلى أن تنتهي عملية الكراء بالتملك بما يستلزم معها نقل ملكية العين إلى المالك الجديد. وتُعَدُّ هذا

---

[٢٢٨] www.arabnak.com

[٢٢٩] الهاشمي، محمد الطاهر. ٢٠١٠م. *المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص١٩٣. محمد أمين بن عابدين. ٢٠٠٣م. *رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين*. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ج ٩. ص٤.

النوع من صيغ التمويل الأكثر أمانًا للمؤسسات المالية التي تشترط ضمان قيام المنتفع بالسداد في مقابل حصوله على العين المؤجرة في نهاية فترة التعاقد. ومن ناحية أخرى فإن المصارف الإسلامية غالبًا ما تعرض عديدًا من المنتجات الإسلامية مثل العقارات والسيارات وتقوم بطرحها للعملاء بنظام الإجارة لتعظيم استخدام صيغ عقود الإجارة وأقرارها في المؤسسات المصرفية.[٢٣٠]

ثانيًا: أسس صيغ عقود الإجارة

هناك عديد من الأسس التي يمكن استخدامها في إقرار صيغ عقود الإجارة من بينها ضرورة توافر العاقدين، وبدون العاقدين لاتصح عقود الإجارة. وقد يكون العاقدان شخصًا طبيعيًّا وشخصًا اعتباريًّا كالمصارف الإسلامية وعملاء تلك المصارف. وكذلك فإن من أبرز أسس صيغ عقود الإجارة الصيغة والتي تعني الإيجاب والقبول بين المقبلين على إبرام صيغ عقود الإجارة. وكذلك فإنه يجب أن تتوافر المعقود عليه وهو الذي يقوم بصياغة العقود بين العاقدان.[٢٣١]

ثالثًا: الشروط الواجب توافرها في صيغ عقود الإجارة

هناك عديد من الشروط التي يجب توافرها في صيغ عقود الإجارة لتكون صحيحة من بين أبرز تلك الشروط القدرة على تسليم العين المؤجرة، غير أن القدرة على تسليم العين المؤجرة لابد أن تتم بعد أن يطلع المستأجر الجديد على العين المؤجرة ويرى مزايا تلك العين والإفصاح إذا كانت هذه العين بها عيوب تذكر من عدمه. كما يجب أن تكون فكرة الإجارة قائمة على الحصول على المنفعة بين الطرفين فلا يحق لأحد العاقدين أن يتنازل عن حقوقه لغيره. ومن أهم تلك الشروط وجود وبقاء العين المؤجرة مدة استيفاء المنفعة

---

[٢٣٠]محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٤٤.

[٢٣١]منيري، محمود آدم محمد. ٢٠١٢م. *مخاطر إستخدام الصيغ الإسلامية وأثرها في أداء المصارف العاملة في السودان*. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص٤٢.

المعقود عليها، بناءً عليه فلا يمكن الإقامة بها أو التعامل التجاري عليها طالما كانت في حوزة المستأجر. وأن تكون العين المؤجرة غير متنازع عليها وأن تكون معلومة واضحة العناوين والمناطق.[٢٣٢]

رابعًا: أشكال التمويل بعقد الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية.

هناك أشكال للتمويل الإيجاري يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أولًا: صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك: المقصودبه قيام المصرف الإسلامي بتأجير عين إلى شخص مدة معينة، وقد تزيد الأقساط عن أجرة المثل، على أن يملكه إياها بعد انتهاء المدة، ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد، فإذا أدّى المستأجر الأجر انتقل الأصل المالي إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان (هبة)، أو بثمن رمزي أو عند دفعه القسط الأخير.وتتم حسب الخطوات الآتية:

- يكون الأصل مملوكًا لجهة التمويل أو تقوم بشرائه بناءً على طلب المتعامل معها الذي سيستأجره.
- تقوم جهة التمويل بتأجير الأصل للمتعامل لمدة معلومة على أن يتم نقل الملكية للعميل المستأجر في نهاية العقد إذا التزم المستأجر بدفع الأقساط التأجيرية.
- خلال فترة العقد، يكون المستأجر مسؤولًا عن جميع النفقات الثابتة على الأصل من صيانة وتأمين وغير ذلك بنهاية العقد ينتقل الأصل إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان (هبة) أو بثمن رمزي.
- إذا تخلف المتعامل المستأجر عن دفع الأقساط يتم تطبيق أحكام عقد الإجارة بفسخ العقد لعدم دفع الإيجار واسترداد الأصل المؤجر.

---

[٢٣٢]بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٣٢.

ولذا، الإجارة المنتهية بالتمليك تتكون من معاملة تأجير الأصل للانتفاع به ومعاملة الهبة إذا تم تمليك الأصل مجانًا أو معاملة البيع إذا تم تمليكه بثمن.[٢٣٣]

ثانيًا: صيغ عقود التأجير التمويلي: هي قيام المصارف الإسلامية أو المؤسسات المالية بالإتفاق مع العميل الراغب في إبرام صيغ عقود التأجير التمويلي. وتجدر الإشارة أنه بمجرد إبرام العقد بين الطرفين يحق للعميل استخدام العقار أو المنتج والانتفاع به على أن يقوم العميل بدفع الدفعات المتفق عليها سلفًا وأن تؤوّل العين المؤجرة في نهاية فترة التعاقد إلى العميل. ومن ناحية أخرى فإنه لا يجوز أن يرفع المؤجر القيمة الإيجارية خلال فترة العقد. ومن جانب آخر فإن المستأجر يلتزم بالحفاظ على العين المؤجرة والقيام بالصيانة الدورية عليها وكذلك فإن المستأجر ملزم بدفع نفقات التأمين على العقار. وتجدر الإشارة إلى أنه يشترط موافقة العميل على الشروط التي وضعها المصرف الإسلامي للحصول على صيغ عقود الإجارة وبمجرد توقيع العقود لايحق لأي طرف أن يلغي عقد الإجارة أو قيمة الإجارة، وكذلك فإنه ينصح من صيغ عقود الإجارة أن المصارف لا تمنح تلك العقود بشكل نقدي أي أنه لا يمنح بصورة نقدية أو فتح اعتماد؛ بل منصب على تزويد المشروع بالآلات والأجهزة المختارة سلفًا، بواسطة المصرف الذي حصل عليها نتيجة شرائها من الموردين[٢٣٤].

ثالثًا: صيغة التأجير التشغيلي: يقوم البنك الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات وأصول مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين، وتتمتع بقابلية جيدة للتسويق سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، ويتولى البنك إجارة هذه الأعيان لأي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها

---

[٢٣٣] غانمي، محمد مصطفى. ٢٠١٠م. *واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين*. رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية بغزة. ص٤٨.

[٢٣٤] إرشيدي، محمود عبد الكريم. ٢٠٠١م. *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١.ج١. ص٦٥.

واستفتاء منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود إلى حيازة البنك ليبحث من جيد عن مستخدم آخر يرغب في استئجارها.

الخطوات العملية للإجارة التشغيلية في المصارف الإسلامية

تمر الإجارة التشغيلية في المصارف الإسلامية بالخطوات الآتية:

- يقوم البنك بشراء الأصول بغرض تأجيرها، بعد أن يكون قد قام بدراسة السوق.
- يقوم البنك بالبحث عن مستأجرين، ثم يتم التفاوض مع المستأجرين المحتملين حتى يتم التوصل إلى اتفاق مع أحد المستأجرين.
- يتم توقيع عقد الإيجار مع المستأجر بناءً على الشروط المتفق عليها مع البنك، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يعاد الأصل في نهاية المدة إلى البنك من قبل المستأجر الأول، ثم يعاود البنك البحث عن مستأجر جديد[٢٣٥].

رابعًا: مجالات التطبيق:

يقوم هذا النوع على أساس أن المصرف الإسلامي يؤجر الأصول للعميل الذي يستخدمها في عمل محدد، ثم بعد انتهاء العمل يسترد المصرف أصوله ويؤجرها لعميل آخر، ويكون المصرف في هذا النوع مسؤولًا عمليًّا عن جميع النفقات من صيانة أو تأمين أو ضرائب وغيرها.[٢٣٦]

---

[٢٣٥]علي، أحمد شعبان. ٢٠١٠م. *البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ط١. ص ٢٠٢.

[٢٣٦]بلقاسمي، أبوبكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢٠٦

كما يمكن أن تمارس البنوك الإسلامية هذا الأسلوب في عدد من الأصول والمعدات الصناعية والزراعية، وكذلك في وسائل النقل والمواصلات وكل ما من شأنه أن يلبي احتياجات ظرفية لمختلف الجهات[٢٣٧].

خامسًا: إمكانية استخدام صيغة الإجارة في تمويل المشروعات الصغيرة

وفيما يخص المشاريع الصغيرة، فإن مؤسسة التمويل الإسلامية تقوم بشراء الأصول الثابتة كالآلات والمعدات التي يرغب المستفيد باستئجارها لغايات تفيد مشروعه، حيث تشتريها المؤسسة وتتملكها وتقوم بتأجيرها إلى المستفيد لمدة محددة وبأجرة محددة يتم الاتفاق عليها، وتشتمل هذه الأجرة الدورية على جزء من قيمة الآلة، وجزء من ربح المصرف جراء استثماره، وهنا يلتزم المستفيد باستئجار هذا الأصل بالمدة المحددة ودفع كامل قيمة الأجرة المتفق عليها حيث تنتقل ملكية هذه الأصول إلى المستفيد (بعد انتهاء مدة الإجارة المتفق عليها والتزامه بسداد كامل قيمة الأجرة) عن طريق عقد هبة أو عقد بيع بثمن أو بسعر رمزي، أو عن طريق عقد هبة معلق من بداية عقد الإجارة، ويكون العقد منفصلًا حيث يتم نقل الملكية تلقائيًا للمستفيد عن طريق عقد الهبة عند سداد كامل قيمة الإجارة[٢٣٨].

سادسًا: مميزات وعيوب التمويل باستخدام صيغ عقود الإجارة

هناك عديد من المميزات والعيوب التي تتمتع بها عقود صيغ الإجارة أو العقود التي تنتهي بالتملك، ومن أبرز تلك المزايا يمكن للعميل استرداد مستحقاته المالية في حالة التوقف عن السداد، إلا أن هذا الرأي لا يكون في صالح المؤسسات التمويلية حيث إن المؤسسات التمويلية لابد أن تحصل على القيمة العادلة

---

[٢٣٧] بدراني، أحمد جابر. ٢٠١٥م. *الاستثمار الإسلامي وأهميته في تمويل المشروعات الصغيرة*. لمركز الدراسات الفقهية والاقتصادية في القاهرة. ط١. ص٥٩.

[٢٣٨] العاني، أسامة عبد المجيد. ٢٠١٣م. *التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق: واقع وتحديات*. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي. ج ٢٩. ع٢. ص٥٠.

أو تطبيقًا للشرط الجزائي في العقد مما يحقق المنفعة للطرفين. وكذلك من أبرز المميزات أن التمويل يحقق الهدف المرجو منه حيث إن العميل والمؤسسة المصرفية غالبًا ما تسعي إلى إتمام صيغة عقود الإجارة. وكذلك تتميز عقود صيغ عقود الإجارة بسهولة التطبيق ووضوح بنود تلك العقود. وصيغ عقود الإجارة تستخدم بكثرة في تمويل المشاريع التشغيلية والمشاريع الصناعية كما يمكن أن تلاءم تمويل المشروعات ذات الكثافة الإنتاجية العالية والتي تحتاج إلى تمويل ملاءم للحصول على المعدات والآلات لتحقيق أهداف المشروعات. كما تتميز عقود تمويل الإجارة بأنها تستخدم من الجوانب الاستهلاكية مثل توفير العقارات والسيارات وغيرها. ومن جهة أخرى فإن صيغ عقود الإجارة قد لاتتلاءم مع طبيعة بعض المشاريع التي تحتاج إلى مصاريف تشغيل باهظة كما أن صيغ عقود الإجارة لابد أن تقترن بتوفير التأمين والضمان الإسلامي الأمر الذي قد لا يمكن للعميل أن يلتزم به.[٢٣٩]

٤،٣،٣ صيغة السَّلَم

أولًا: تعريف صيغة السَّلَم

لغة: السلف، وأسلم في الشيء وأسلف بمعنى واحد، والاسم السلم .ويقال : أسلم وسلم إذا أسلف وهو أن تعطي ذهبا وفضّة في سلعة معلومة إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة وسلمته إليه[٢٤٠].

---

[٢٣٩]غانمي، محمد مصطفى. ٢٠١٠م. *واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين*. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية بغزة. ص٤٨.

[٢٤٠]بلقاسمي، أبوبكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢١٧.

السَّلَم اصطلاحًا: و هو بيع آجل بعاجل، أي أن يدفع المشتري (المسلم) قيمة السلعة حالًا إلى البائع (المسلم إليه) على أن يسلم البائع السلعة المعلومة القدر والجنس والصفة في أجل لاحق محدد متفق عليه في عقد البيع. وقد عرفه بن قدامة بأنه: عقد على موصوف في الذّمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس، وهو عقد من عقود المعاوضات المالية وهو أحد أنواع بيوع الأجل، أباحه الشارع لتعلق حاجة الناس به، فقد يملك الشخص المال في الحال وحاجته إلى السلعة آجلة، وآخر يحتاج إلى المال في الحال ولديه المقدرة على تسليم تلك السلعة في الوقت المؤجل، فكان في مشروعية السَّلَم دفع للحاجتين معًا، وسُمي سلمًا لتسليم رأس المال في المجلس، ويصفه بعض الفقهاء بأنه بيع المحاويج؛ لأن صاحب المال في حاجة إلى السلعة، وصاحب السلعة في حاجة إلى المال قبل وجودها تحت يده، لكي يقدّمها إلى المشتري في الوقت الذي يتفق عليه، لينتفع المسلم إليه بالمال وينتفع ربّ السَّلَم برخص السعر [٢٤١].

ثانيًا: أسس صياغة عقود السَّلَم

يشترط لصحة صياغة عقود السلم توافر الصيغة بمعني أن يكون هناك إيجاب وقبول بين المسلم والمسلم إليه. كما يشترط وجود العاقدان أي وجود المسلم والمسلم إليه على أن يكون رأس المال المسلم هو محل أو محور التعاقد فالمسلم يدفع المال إلى المسلم إليه حتي يتمّ إبرام صيغة عقود السَّلَم. وتُعَدُّ صيغ عقود السَّلَم من أبرز عقود التمويل الإسلامي التي تحتاجها المؤسسات التمويلية وذلك من أجل تطوير المنتجات المصرفية.

ثالثًا: أركان عقود صيغ السَّلَم

[٢٤١] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٣٨.

من أبرز أركان عقود صيغ عقود السَّلَم أن يكون رأس المال معلوم للمسلم والمسلم إليه كما أنه يجب أن يسلم السَّلَم في مجلس العقد وأشار العديد من الفقهاء ومن بينهم المالكية أنه يمكن تأجيل تسليم رأس المال لمدة قصيرة يومًا أو يومين بالإتفاق مع الطرف الآخر. كما أن من أبرز أركان صيغ عقود السَّلَم أن يكون المسلم فيه أن يكون موصوفاً في الذمة وأن يكون معلومًا ومؤجلًا وأن التأجيل يكون معلومًا وعند حلول وقت الأجل يمكن تسليمه، كما أن عديدًا من العلماء مثل الشافعي اشترط أن يكون مكان تحصيل رأس المال معلومًا أثناء إبرام عقود صيغ تمويل السَّلَم ولكن المالكية والأحناف لم يشترطوا بعكس الشافعية.[٢٤٢]

رابعًا: أوجة الاختلاف والاتفاق بين صيغ عقود السَّلَم والقروض والفوائد المصرفية

هناك أوجه اتفاق بين القروض وصيغة عقود السَّلَم في أن رأس مال السلم يدفع في مجلس العقد في مقابل عقد موصوف الذمة إلا أن القروض يستلزم معها رد قيمة القرض من جنس القرض نفسه أي أموال إنما صيغ عقود السَّلَم هي مبادلة عين بأموال معلومة أو بقيمته المثلى وهو عقد إرفاق، أما صيغة السَّلَم فمبادلة الدين بالدين وهو نوع من البيع، لكنه يجري على غير القياس، والفائدة المصرفية تختلف عن صيغ عقود السَّلَم حيث تمثل زيادة في قيمة القرض الأصلية إلا أنها قد تحقق فائضًا أو زيادة في قيمة رأس مال صيغ عقود السَّلَم عند إبرام التعاقد وتسليم الثمن في السوق حيث إن تقلبات أسعار السلع في السوق قد ترفع من قيمة السلعة عند وقت إبرام العقد فعلياً.[٢٤٣]

خامسًا: صور التمويل بعقد السَّلَم في المصارف الإسلامية:

---

[٢٤٢] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة جامعية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٥٠.

[٢٤٣] منير محمود آدم. ٢٠١٢م. *مخاطر استخدام الصيغ الإسلامية وأثرها في أداء المصارف العاملة في السودان*. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص٤٦.

صيغ السَّلَم في المصارف الإسلامية تمثلت في الأنواع الآتية:

النوع الأول: عقد السَّلَم البسيط.

هذا النوع يصلح للمصارف الزراعية التي تتعامل مع المزارعين، ممن تتوقع أن ينتجوا السَّلَم في مواسمها، والمصرف هنا يستطيع بيع ما يشتريه إلى بلاد أخرى، لا تتوفر فيها هذه السلع الزراعية ويحقق ربحًا، ويستخدم أيضًا في تمويل الصناعات الزراعية كإنشاء محفظة استثمار بعقد السَّلَم مثلًا التمويل صناعة السّكر أو الأرز، أو القطن أو غيرها.

وهذا النوع لا يختلف عن عقد السَّلَم قديمًا، لا من حيث صيغته ولا موضوعه، وكذلك لا يختلف في تكييفه عن بيع السَّلَم قديمًا، حيث لا توجد عناصر جديدة فيه عدا كون المسلم (المصرف الإسلامي) شخصية اعتبارية.

النوع الثاني: عقد السلم الموازي

هو إبرام المشتري عقد سلم آخر، يكون فيه هو البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول، وبمواصفاتها ذاتها، دون أي ربط بين العقدين، فيصير المشتري بالسَّلَم الأول هو البائع المسلم إليه في السَّلَم الثاني أو الموازي الجديد من غير ربطه بالسَّلَم الأول[٢٤٤].

وأما صورة السَّلَم الموازي فهي أن يبيع المصرف إلى الطرف الثالث بضاعة من الجنس نفسه والمواصفات، وليس خصوص البضاعة المسلم فيها مع الطرف الثاني، مؤجلًا ويتسلم الثمن مقدمًا، أي بطريق السلم، فيكون دور المصرف هنا دور المسلم إليه، فإذا تسلم المصرف البضاعة سلمها إلى الطرف

[٢٤٤] بلقاسمي، أبوبكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢٢٠.

الثالث في الوقت المضروب بينهما أداء لمن في ذمته، وإن لم يتسلمها وفرها للطرف الثاني من السوق، وقد سميت هذه المعاملة بالسَّلَم الموازي[٢٤٥].

النوع الثالث: صيغ عقود السَّلَم على أقساط

هو قيام البائع بتسليم السلعة للمشتري على أن يحصل على قيمة السلعة على أقساط محددة وبأجل محدد على أن يقوم بدفع بسداد قيمة السلعة عند حلول أجل السداد[٢٤٦].

سادسًا: عقد السَّلَم وتطبيقاته في المصارف الإسلامية:

استفادت المصارف الإسلامية من عقد السَّلَم في مجالات اقتصادية متعددة لتوفير البديل الإسلامي للتمويل في المشروعات الصغيرة والكبيرة، يقول د.وهبة الزحيلي: السَّلَم أداة ناجحة من أدوات الاستثمار القصيرة الأجل، وهي تصلح بديلًا للسندات وشهادات الاستثمار، ولا تقتصر على الإنتاج الزراعي، وتحقيق مصلحة العاقدين معًا، وإنما تشمل الإنتاج المستقبلي الصناعي، وكذلك التعامل التجاري في تقديم ما يحتاجه الناس في المستقبل القريب، وقد شرعه الشرع استثناء من بيع المعدوم، تيسيرًا على الناس، وتحقيقًا لمصلحة الزراع والصناع والحرفيين والتجار والمقاولين الذين لا يملكون السيولة النقدية الكافية لشراء المواد الخام والأجهزة ومستلزمات الزراعة والصناعة[٢٤٧].

سابعًا: تطبيق صيغة السَّلَم على المشروعات الصغيرة والأصغر

يمكن أن يتم ذلك بعدة أساليب من أهمها ما يلي:

---

[٢٤٥] إرشيدي، محمود عبد الكريم. ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية*. الأردن: دار النفائس. ط١. ج١. ص١١٤.

[٢٤٦] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٤٨.

[٢٤٧] بلقاسمي، أبو بكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢١٩.

- التمويل النقدي من خلال المستهلكين الذين يحتاجون إلى منتجات هذه المشروعات بدفع الثمن مقدمًا ليستخدمه المنتج في شراء مستلزمات التشغيل.
- التمويل النقدي من التجار الذين يتعاملون في بيع وشراء الأصناف المنتجة مثل محاصيل زراعية، ومنتجات حرفية بدفع ثمن ما يحتاجونه مرة واحدة في عقد سلم واحد أو على عدة مرات في عقود سلم متتابعة لضمان استلام البضاعة في الوقت الذي يحتاجون إليها فيه.
- التمويل النقدي من بعض مؤسسات التمويل لشراء الآلات والمعدات على أن يتم سداد الدين من المنتجات على دفعات ويمكن للممول أن يتعاقد سلمًا موازيًا لبيع ما يتسلمه أولًا بأول ويكسب الفرق بين من الشراء وثمن البيع.
- التمويل العيني من خلال إمداد المشروع بمستلزمات التشغيل مقابل شراء منتجات المشروع وبذلك يحقق المشترى عائد على التمويل متمثلًا في الفرق بين قيمة ما يقدمه علينا وقيمة ما يبيع به المنتجات التي يتسلمها فضلًا عن تحقيق تسويق مناسب للسلع التي يتاجر فيها بتقديمها ثمنًا للمنتج.
- التمويل العيني بواسطة مصنع كبير يقدم بعض الخامات أو النقدية لمشروع صغير لصنع بعض أجزاء ما ينتجه المصنع الكبير، وبذلك يقوم المشروع الصغير بدور الصناعات المغذية[٢٤٨].

ثامنًا: مميزات صيغ عقود السَّلَم

توفير السيولة النقدية للعميل تُعَدُّ من أبرز مميزات صيغ عقود السَّلَم حيث إن توفير مصروفات التشغيل للمصانع أو المشاريع الإنتاجية من شأنها أن تؤدي إلى عدم تعطيل حركة العمل، ولذا فإن صيع

[٢٤٨] التميمي، هاني يحيى. ٢٠١٢م. *واقع المشروعات الصغيرة في اليمن وأثر الخصائص الإدارية والسمات الشخصية على مستوى أدائها*. رسالة دكتوراه، الجامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص١٣٥.

عقود السَّلَم تُعَدُّ ملائمة للمشاريع الإنتاجية أو الصناعية إلّا أن ارتفاع درجة المخاطرة وتقلبات أسعار السلع وتضاؤل وجود خبرات فنية لها القدرة في كشف مواصفات السلع والخدمات التي تقدمها[٢٤٩].

٤،٤ صيغتا الاستصناع والمرابحة

والاستصناع عبارة عن طلب صناعة شيء، فهو بيع بين المشتري طالب الصنع (المستصنِع) والبنك البائع (الصانع), حيث يصنع هذا الأخير بناءً على طلب الزبون سلعة معينة ويسلمها عند الموعد المتفق عليه, على أن تكون تكلفة العمل من الصانع (البنك), فإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعًا، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه ويسدده الزبون عاجلًا أو آجلًا أو مقسطًا. وأما المرابحة يعني اتفاقًا على التبايع بثمن يوازي رأس المال الأصلي، أي سعر التكلفة، زائدًا الربح، بمقدار مقطوع محدد أو بنسبة مئوية معينة، ويجوز أن يكون الشراء بأمر موجّه من طالب سلعة معينة، مقترن بوعد بشراء ما أمر به، بشرط نفاذ عقد البيع الأول الذي يثبت به التملك والقبض، ثم يتبعه نفاذ عقد البيع الثاني الذي تنتقل به ملكية المبيع أخيرًا للطرف الآمر بالشراء[٢٥٠]. ولذا، ينقسم هذا المبحث مطالبين، المطلب الأول: عقد الاستصناع. والمطلب الثاني: عقد المرابحة.

---

[٢٤٩]بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٥٨. غانمي، محمد مصطفى. ٢٠١٠م. *واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة. ص٥١.

[٢٥٠]www.arabnak.com

١،٤،٤عقد الاستصناع

أولًا: معنى الاستصناع في اللغة والاصطلاح: الاستصناع لغةً: طلب صناعة الشيء، والاصطناع مثله. والصناعة: حرفة الصانع، وعمله: الصنعة والصُنْع، وهي عمل ما يحتاج إلى دقة وحذق ومهارة. ومن هنا قالوا: رجل صَنَاع اليد، وصَنَع اليد، وصنيع اليد، إذا كان حاذقًا ماهرًا فيما يصنعه بيديه[٢٥١].

تعريف الاستصناع في الاصطلاح: وهو اتفاق المصرف مع العميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد، وباعتبار المصرف الإسلامي بائعًا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء بسعر بيع محدد سلفًا الأصل بنفسه، أو أن يتعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردًا أو مقاولًا عن طريق إبرام عقد استصناع موازي[٢٥٢].

ثانيًا: طبيعة صيغة الاستصناع

الصيغة الاستصناع طبيعة خاصة بها وهي على النحو الآتي:

- تُعَدُّ بوصفها أحد أنواع بيوع الأجل وليس من قبيل الإجارة أو مجرد وعدٍ بالبيع.
- إن المبيع فيه هو العين المستصنعة، وليس عمل الصانع وحده.
- هو بيع لمعدوم عند التعاقد على غير القياس تدعو إليه الحاجة والمصلحة.
- أن يكون العمل والعين من الصانع، فإذا كانت العين من المستصنع كان العقد إجارة.
- إن المبيع معدوم عند التعاقد، والمقصود منه هو صنعه وإيجاده.

---

[٢٥١] شبيلي، يوسف بن عبدالله. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*. الرياض: دار الجوزي. ط١. ج٣. ص١٢٢٥.

[٢٥٢] زبير عياش، سميرة مناصرة. ٢٠١٦م. *التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: مجلة إيلاف للبحوث والدراسات. ع٣. ص١٢٥.

- يجري فقط في السلع التي تصنّع صنعًا.
- أن يكون المستصنع معلومًا لا جهالة فيه، من تحديده للأوصاف المطلوبة لما يكفي لصنعه.
- إذا أتم الصانع إنتاج السلعة مطابقةً للمواصفات، فليس لأحد منهما الخيار، بل يلزم الصانع بتسليمه، ويلزم المستصنع بقبوله.
- العلم والثمن نوعًا وقدرًا، ويمكن أن يكون معجَّلًا أو مؤجّلًا كله أومقسَّطًا[٢٥٣].

ثالثًا: الفرق بين الاستصناع والسَّلَم والبيع والإجارة.

١. الفرق بينه وبين البيع: محل العقد في البيع هو العين، أما في الاستصناع فمحل العقد: العين والعمل. فمثلًا إذا كان الصانع أحضر عينًا، وكان عملها قبل العقد ورضي به المستصنع، لجاز، ولو كان شرط العمل من العقد نفسه لما جاز، لأن الشرط يقع على عمل في المستقبل لا في الماضي؛ لأن الاستصناع طلب الصنع فما لم يشترط فيه العمل لا يكون استصناعًا، فكان مأخذ الاسم دليلًا عليه.

٢. الفرق بينه وبين الإجارة: محل الإجارة هو المنفعة دون العين، أما الاستصناع فمحله العين والعمل. وأيضًا ففي الإجارة يأتيه المستأجر بالمواد الخام، ويطلب أن يصنع له شيئًا محددًا، كأن يحضر له قماشًا ويطلب عمله ثوبًا، مقابل أجر معلوم. وفي الاستصناع تكون المادة الخام من عند الصانع، كما لو طلب من مقاول البناء أن يبني له بيتًا بمواصفات محددة والمواد من المقاول، سواء طلب بناءه جزئيًا كما لو طلب بناء الهيكل فقط أو مع التشطيبات كلها، كما يعبر عنه بالتعبير الدارج (تسليم مفتاح).

٣. الفرق بينه وبين السَّلَم: المعقود عليه في السَّلَم هو الشيء الموصوف في الذمة دون أن يشترط كونه من صنعته، وله أجل محدد، وثمنه مقبوض مقدمًا، أما في الاستصناع فالصنعة شرط أساس فيه، ولا يلزم

---

[٢٥٣] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة جامعية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٥٨.

أن يكون الثمن مدفوعًا مقدمًا. فالاستصناع يتفق مع السَّلَم بصورة كبيرة لاسيما السَّلَم بالصناعات، ومما يؤكد هذا جعل الحنفية مبحث الاستصناع ضمن السَّلَم، إلا أن السَّلَم عام بالمصنوع وغيره والاستصناع خاص بما اشترط فيه الصنع، والسَّلَم يشترط فيه تعجيل الثمن في حين أن التعجيل في الاستصناع عند أكثر الحنفية ليس بشرط[٢٥٤].

رابعا: أشكال التمويل بعقد الاستصناع في المؤسسات المالية الإسلامية

الصيغة الاستصناع عدة أشكال وهي كالآتي:

❖ الاستصناع الموازي: يقوم المصرف بقبول الاستصناع وفي الوقت نفسه يقدّمه يصانع آخر ليقوم بالعمل، فيصبح دور المصرف مزدوجًا؛ فهو صانع ومستصنع في آن واحد وذلك في جهتين وبعقدين منفصلين، ويسمى المقاولة من الباطن.

وتتم عملية توزيع الأرباح في الاستصناع الموازي كالتالي: أن يأخذ المقاول الثاني أجر المثل والباقي للمصرف أو أن يتقاسما الربح، على أن يكونا متكافلين متضامنين أمام المستصنع، أو أن يقوم المستصنع بدفع تكاليف الاستصناع للمصرف ويقوم المصرف بإعطاء المقاول الثاني قيمة العطاء الذي رسا عليه والباقي من العملية له. أما في حال قيام شركات تابعة للمصرف بالعمل وحلولها مكان مقاول ثانٍ، كأن تكون شركة المقاولة جزء منها للمصرف والآخر لشركة خاصة، فإن نسبة الأرباح التي ترجع للمصرف تكون أكبر[٢٥٥].

---

[٢٥٤] شبيلي، يوسف بن عبدالله. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*. الرياض: دار الجوزي. ط١. ج٣. ص١٢٣.

[٢٥٥] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ٢٠٠٥م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٥١.

❖ استصناع التقسيط: يصبح التقسيط طريقة فعّالة خاصة في الصناعات الضخمة مثل صناعة المعدات الثقيلة أن يكون حجم الاستصناع ضخمًا جدًّا في المستصنع فيه وكذلك في ثمنه، ويحتاج إلى وقت طويل لإنجازه؛ حيث يقوم المستصنع بدفع رأس المال على أقساط للمصرف، ويقوم المصرف بتسليم تلك الدفعات إلى المقاول، أو أن يطرح الممول شهادات استصناع وذلك على أن يشتريها لها المكتتبون ما ترغب فيه نفسها بطريقة صيغة المرابحة للآمر بالشراء وتتعهد هي بشراء المصنوع بالربح الذي تعرضه، وبالشروط المناسبة لتسديد الأقساط[٢٥٦].

❖ الاستصناع العادي: ويعرف: بأنه عقد بين اثنين يصنع فيه أحدهما شيئًا للآخر أو يقدم له عملًا مقابل مبلغ معلوم. وهذا العقد يعد من قبيل الاستصناع وهو شراء ما يستصنع بطريقة التوصية وهو ملزم في حق الطرفين منذ انعقاده إلا إذا جاء مخالفًا للأوصاف المبينة في العقد. ويمكن استخدامه على هذه الصورة في تمويل رأس المال العامل لأصحاب الصناعات الصغيرة[٢٥٧].

خامسًا: التطبيق العملي للاستصناع في المصارف الإسلامية.

لقد اهتمت المصارف الإسلامية بعقد الاستصناع في تمويل المشروعات الاقتصادية والمالية، وخاصة منها الصناعية، فقامت بتمويل بناء المساكن والمنشآت الاستثمارية كالأسواق والأبراج العملاقة وغيرها، حتى بلغت الأموال المستثمرة في هذا المجال عدة مليارات للمصرف الواحد، وهذا ساهم في حل عديد من المشكلات المالية في السوق الاستثماري.

وقد اتخذ المصرف الإسلامي موقع المستصنع تارة وموقع الصانع تارة أخرى، على النحو الآتي:

---

[٢٥٦] حمدي، منير محمود آدم. ٢٠١٢م. *مخاطر استخدام الصيغ الإسلامية وأثرها في أداء المصارف العاملة في السودان*. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص٥٢.

[٢٥٧] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة جامعية الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٦٣.

❖ المصرف باعتباره مستصنعا: يكون في هذه الحالة المصرف طالبًا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة ومحددة، وقد يمول هذه العملية من أمواله الخاصة، أو من أموال المودعين المستثمرين معه، وأحيانًا تكون هذه المصنوعات ملكًا للمصرف يتصرف فيها بالبيع تارة، والتأجير تارة أخرى.

❖ المصرف باعتباره صانعًا: هنا يمثل المصرف الصانع؛ حيث تطلب منه بعض الشركات منتجات صناعية، ذات مواصفات معينة، فيقوم هو بتوفير تلك المصنوعات، إما من خلال مصانعه التي قد يمتلكها، وإما من خلال التعاقد مع غيره من المصانع والشركات على صنعها، وفي هذه الأخيرة يكون المصرف وسيطًا ويجوز للمصرف أن يبيع المنتجات بواسطة عقود المزايدة والمرابحة والتقسيط وغيرها من العقود المباحة[٢٥٨].

سادسًا: العمليات الإجرائية لصيغة الاستصناع في مؤسسات التمويل الإسلامي.

١- يقوم المصرف بإجراء دراسة جدوى اقتصادية لعملية تسليم كمية معينة من سلعة بمواصفات وجودة محددة وفي خلال فترة معينة من الزمن، فإذا وجد المصرف أنها تحقق ربحًا متوافقًا مع معدلات الأرباح المحققة في عمليات أخرى أقدم عليها، ثم يقوم بالإعلان عن العملية لمن يريد من المنشآت الصناعية القيام بالعملية (صانع)، ثم يختار المصرف أفضل العروض المقدمة له وأقلها تكلفة مع الالتزام بكافة المواصفات والفترة الزمنية الخاصة بالعملية، مع ضمان الصانع للمواصفات.

٢- يقوم المصرف بالاستصناع ثم يبيع ما استصنعه بثمن مؤجل أو مسقط، على أساس المساومة أو المرابحة، ويمكن للمصرف أن يمول الاستصناع تمويلًا جزئيًا، إذا قدم دفعة على الحساب، فإذا دفع الثمن كله عاجلًا

---

[٢٥٨] بلقاسمي، أبوبكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢٢٩.

أصبح العقد سلمًا من هذه الناحية، إذ فيه تمويل كلي للبائع، وعند بيع المصنوع بثمن مؤجل أو مسقط، على أساس المساومة أو المرابحة، فإن المصرف يقوم بتمويل المشتري تمويلًا كليًّا[٢٥٩].

٣- قد يقوم المصرف بدور الصانع الوسيط: (الصانع يستصنع) فيتفق مع مستصنع على ثمن مؤجل، ثم يتفق مع صانع على ثمن أقل لأجل أدنى عن طريق صيغة الاستصناع الموازي، وقد يتم تحديد المستصنع وهي السلعة المطلوب صنعها مقدمًا بناءً على رغبة العميل طالب السلعة، ويلتزم الصانع بتلك المواصفات، وعند اختلاف المستصنع عن المواصفات المتفق عليها بين الصانع وبين المصرف، فمن حق المصرف رفض تلك السلعة، لأن الأجير يضم الضرر، وقد يتم رهن السلعة بعد صنعها لصالح المصرف ضمانا لحقوقه إلى أن يؤدّي العميل التزاماته كافةً نحو المصرف الإسلامي، ولا يدخل المصرف في هذا العقد إلا إذا كان هناك طلب على السلعة المطلوب تصنيعها، كما أن ربح المصرف في هذا العقد يحدد مسبقًا.

سابعًا: إمكانية استخدام صيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة.

تكتسب عمليات الاستصناع أهمية خاصةً من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة، إذ يواجهون مشاكل جُمَّةً في الحصول على التمويل اللازم لإنجاز أعمالهم. لذا، فإن دخول مؤسسة التمويل الإسلامي ممولًا لصغار الصناع، ووسيطًا بينهم وبين الشركات الكبرى والمؤسسات العامة التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة، يمكن أن يهيئ لهم فرصةً غير عادية للنمو، بينما يحقق للمؤسسة أيضًا إيرادات مناسبة من وراء ذلك النشاط. ويلاحظ أن دور مؤسسات التمويل الإسلامي وبضمنها، المصرف الإسلامي ما زال محدودًا في هذا المجال[٢٦٠].

---

[٢٥٩] بوقري، عادل بن عبدالرحمن بن أحمد. ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م. *مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية*. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. ص٥٠.

[٢٦٠] العاني، أسامة عبد المجيد. ٢٠١٣م. *التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق: واقع وتحديات*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي. ج ٢٩. ع٢. ص٥٤.

٢،٤،٤عقد المرابحة

أولًا : تعريف عقد المرابحة

المرابحة في اللغة : مفاعلة من الربح ، وهو : النماء في التجر.

يقال : نقد السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم.

والمفاعلة هنا ليست على بابها لأن الذي يربح إنما هو البائع ، فهذا من المفاعلة التي استعملت في الواحد، كسافر وعافاه الله.

المرابحة في الاصطلاح الفقهي.

يعرف الفقهاء المرابحة بأنها: ((بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم)).

والمرابحة أحد أنواع بيوع الأمانة، وذلك أن البيع ينعقد شرعًا بالنظر إلى طريقة تحديد ثمنه بأسلوبين:

الأول: بيع المساومه: وهو بيع السلعة بثمن متفق عليه دون النظر إلى ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع.

والثاني: بيع الأمانة: وهو البيع الذي يأتمن فيه المشتري البائع، ومن ثم يطلب منه إعلامه بتكلفة المبيع عليه، حتى يبني المشتري الثمن الذي يعرضه البائع وفقًا لتلكم التكلفة، وعليه إذا اشترى المبيع بأقل من تكلفته سمي البيع وضيعة أو حطيطه، وإن اشتراه بذات التكلفة سمي تولية، وإن اشتراه بأزيد من التكلفة سمي مرابحة[٢٦١].

ثانيًا: شروط صيغة المرابحة المصرفية.

- أن يعلم كل من المصرف والمشتري برأس مال السلعة سواء اشتمل على الثمن الأول، أو الثمن الأول مضافًا إليه ما أنفقه البائع على السلعة إن كان أنفق شيئًا عليها.

[٢٦١] شبيلي، يوسف بن عبدالله. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*. الرياض: دار الجوزي. ط١. ج١. ص٤١٦.

- أن يعلم كل من المصرف والمشتري بالربح لأن بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة البيوع.
- أن لا يكون الثمن بالعقد الأول مقابلًا بجنسه من أموال الربا، بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلًا لم يجز له أن يبيعه مرابحة، لأن البيع الأول فيه ربا، وإذا اختلف الجنس فلا بأس من المرابحة.
- أن يكون العقد الأول صحيحًا، فإن كان فاسدًا لم يجز بيع المرابحة.
- أن يبين صفة ثمن الشراء مثل حالة الشراء المؤجل[٢٦٢].

ثالثًا: خصائص صيغة المرابحة.

الخاصية الأولى: تُعَدُّ صيغة المرابحة صورة لتوظيف الأموال قصيرة الأجل، فهي قريبة في شكلها صيغة الائتمان (التقليدي) نتيجة لتوافر درجة عالية من الضمانات، وكذلك سرعة دوران رأس المال وصورية العقد في مرحلتي التملك والبيع؛ تعد من أنسب أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية والأكثر شيوعا في تمويل شراء السلع داخليًّا وخارجيًّا وشراء الأسهم.

الخاصية الثانية: لا تتطلب صيغة المرابحة توافر الكفاءات المهنية اللازمة لدراسة صيغ التمويل الأخرى، واتخاذ القرار بشأنها، وعدم الرغبة في تحمل المخاطر في توظيف كم متزايد من الأموال[٢٦٣].

رابعًا: أشكال التمويل بعقد المرابحة في المصارف الإسلامية

تكون أشكال صيغة المرابحة في الأوساط المصرفية على النحو الآتي:

صيغة المرابحة البسيطة: وصورها: بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها المصرف به، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول، وهذه الطريقة نادرة التطبيق لأنها تفترض أن

---

[٢٦٢] أبو محيميد، موسى عمر مبارك. ٢٠٠٨م. *مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية*. من خلال معيار بازل أطروحة دكتوراه الأكاذيمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. ص٧٤.

[٢٦٣] شبيلي، يوسف بن عبدالله. ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. *الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي*. الرياض: دار الجوزي. ط١. ج١. ص١١١٨.

المصرف في حوزته السلعة محل البيع قبل طلب العميل لها وهذا أمر نادر، لذلك طور العمل المصرفي صيغة المرابحة إلى صورة تتماشى أو تتوافق مع متطلبات العميل وظروف المصرف.

صيغة المرابحة للآمر بالشراء: وهي طلب العميل (ويسمى الآمر بالشراء) شراء سلعة أو منتج ما من الممول (ويسمى المأمور وهو المصرف)، فيتعاقد معه على أن يشتري له هذه السلعة من أي مكان، ويسمي العميل السلعة ويعطي مواصفاتها كاملة مع الوعد بشرائها، حيث يكون المصرف مسؤولًا عن شراء هذه السلعة وتحمل مخاطرها حتى يوصلها للعميل، فإذا هلكت قبل أن يتسلمها العميل كان هلاكها تحت مسؤولية وضمانة المصرف، وإذا ظهر فيها أي عيب بعد تسليمها للعميل فإن المصرف يتحمل تبعة ذلك العيب، ثم بعد أن يحوز المصرف السلعة المطلوبة بالفعل سواء بنفسه أو عن طريق وكلائه يقوم ببيعها للعميل بثمن شرائها الأول محملًا بكافة مصاريف النقل والتأمين مع نسبة الربح المتفق عليه بينهما، على أن يراعي في ثمن صيغة المرابحة مقدار الأجل الذي يطلبه العميل لسداده[٢٦٤].

خامسًا: صور تطبيق المرابحة في تمويل المشروعات الصغيرة.

لقد طورت المصارف الإسلامية عقد المرابحة بما يتلاءم مع توظيف أموالها وتحقيق التمويل اللازم لعملائها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فاخترعت ما يسمى (المرابحة المركبة أو المرابحة للآمر بالشراء)[٢٦٥]، ولذا، يحتاج صاحب المشروع الصغير إلى تمويل لتوفير احتياجات النشاط إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل المواد الخام (تمويل رأس المال العامل)، وبدلًا من الاقتراض بفائدة ربوية فإنه يمكن التمويل بأسلوب المرابحة لأجل بإحدى الصور الآتية:

---

[٢٦٤] محمدي، عبدالله علي عبدالله. ٢٠١٤م. *تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي من وجهة نظر الممولين والمستثمرين في اليمن*. رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ص١٤٢.

[٢٦٥] بلقاسمي، أبوبكر عبد الله. ٢٠١٠م. *المنهجية التجديدية لعقود التمويل والخدمات في المصارف الإسلامية*. طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ص٢١٠.

- أن يكون البائع منتجًا للأصل الثابت المطلوب أو المستلزمات الإنتاج أو يكون تاجرًا ولديه بضاعة جاهزة فيتقدم إليه العميل بطلب شراء ما يحتاجه منها ويحدد الثمن بتكلفة الإنتاج أو تكلفة الشراء أو أن يزائد ربحا معلوما يتفق عليه، وهنا يكون الائتمان من البائع مباشرة دون وسيط.
- ألَّا يكون البائع منتجًا أو تاجرًا ولكنه ممّول في الأصل ويطلب منه العميل شراء السلعة من منتجها أو تاجرها على أن يشتريها منه مرابحة وهذه الصورة تسمى "بيع المرابحة للآمر بالشراء" ويمكن أن تتم عملية التمويل من فرد أو بنك أو أي مؤسسة تمويلية[٢٦٦].

سادسًا: مزايا وعيوب استخدام صيغة المرابحة في مؤسسات التمويل الأصغر.

أولًا: المزايا: قليلة المخاطر، سهلة التطبيق، تناسب كثيرًا من المشروعات الصغيرة.

ثانيًا: العيوب: تشبه القرض التقليدي لذلك يشتبه الأمر عند بعض الناس حيث يعدونها التفافًا للحصول على قرض ربوي.

يسيء بعض المتعاملين للمرابحة بتحايلهم على مؤسسة التمويل الأصغر للحصول على النقد بطريقة غير جائزة شرعًا (مثلًا الاتفاق مع البائع لإرجاع البضاعة له بعض أن تشتريها المؤسسة وتبيعها للآمر بالشراء)[٢٦٧].

---

[٢٦٦] التميمي، هاني يحيى. ٢٠١٢م. *واقع المشروعات الصغيرة في اليمن وأثر الخصائص الإدارية والسمات الشخصية على مستوى أدائها*. رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. ص١٣٠.

[٢٦٧] غانمي، محمد مصطفى. ٢٠١٠م. *واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة. ص٤١.